مستشفى عدن العام نموذج مشرف لجهود التنمية المشتركة بين بلادنا والشقيقة السعودية

مستشفى عدن العام أحد النماذج المشرفة لجهود التنمية المشتركة بين بلادنا والشقيقة المملكة العربية السعودية فقد تم بناء وتجهيز المستشفى كمنحة من المملكة بتمويل الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ وقدره تسعون مليون ريال سعودي وقد تم إنجاز المشروع والاستلام الأولي للمستشفى خلال احتفالات شعبنا في الذكرى الثانية للوحدة اليمنية ٢٢ مايو ١٩٩٢م ولم يشغل المستشفى في حينه والاستفادة من فترة الصيانة المقررة لعام واحد، وكان التسليم النهائي للمستشفى في شهر يونيو ١٩٩٣م، وبدأ تشغيله في يونيو ١٩٩٤م.

متابعة/ محمد عبدالواسع ● ت/ عبدالواحد سيف

قدم المستشفى خدماته للمرضى في العديد من التخصصات وبتجهيزات حديثة ومتطورة، لكن لم يتم توفير قطع غيار لها، وتبلغ سعة المستشفى ٢٠٠ سرير بتكييف مركزي.

لقد رافق فترة التشغيل والافتتاح للمستشفى جملة من الصعوبات والمشاكل المتمثلة بعدم اعتماد موازنة تشغيلية كافية وعدم اختيار الكوادر الطبية والصحية وفق سياسات ومعايير فنية مع وجود فريق صيانة مؤهلاً إلى حد ما ولكن دون توفر أدوات العمل وقطع الغيار مع جملة من النواقص الهامة والتي لم تورد في الاتفاقية.. كما زار المستشفى الكثير من البعثات الفنية والشركات المتخصصة بغرض تقييم احتياجات المستشفى في وضع مختلف التصورات والبدائل التشغيلية إضافة إلى إيفاد بعثة فنية من الصندوق السعودي للتنمية عام ٢٠٠٠م بغرض تحديث المعلومات عن مستشفى عدن العام وتقويم احتياجاته وتحديد الأعمال اللازمة لإعادة تأهيل المستشفى، والاحتياجات المطلوبة للتشغيل والصيانة والتدريب.. وفي هذا المجال قام فريق من المسؤولين اليمنيين المتخصصين بتقديم تقرير متكامل لإعادة تأهيل المستشفى والتوسع في الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين، وتم تقديم ذلك التقرير والكلفة التقديرية في أكتوبر٢٠٠٠م.

كما تم مؤخراً موافقة الجانب السعودي على تدريب عدد من الكوادر الطبية اليمنية عن طريق وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية وكذا تجهيز وترميم مستشفى عدن العام من خلال الصندوق السعودي للتنمية. وجاءت تلك الموافقة مع نتائج أعمال الدورة الخامسة عشرة لمجلس التنسيق اليمني / السعودي والواردة في البيان المشترك (صنعاء) خلال الفترة ٥ ـ ٧ يوليو٢٠٠٣م وبناءً على ذلك صدر قرار محافظ محافظة عدن رقم ٧٢ لعام ٢٠٠٣م بشأن تشكيل لجنة لمتابعة الإجراءات التنفيذية لإعادة تأهيل مستشفى عدن العام.

التمويل والاتفاقية

ان حكومة بلادنا كانت قد طلبت من المملكة العربية السعودية المساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وقد ثبت للمملكة العربية السعودية الشقيقة أهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب بلادنا.. وبذلك وافقت المملكة بموجب الأمر السامي رقم ط/ب/٤٧٦٩ على منح بلادنا منحة مقدارها خمسون مليون ريال سعودي لتمويل المشروع وعهدت إلى الصندوق السعودي للتنمية إدارة المنحة ومتابعة تنفيذ المشروع وفقاً لشروط مذكرة الاتفاق ووفقاً للشروط والأحكام المطبقة في اتفاقيات قروض الصندوق وعليه فقد تم التوقيع على مذكرة اتفاق في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤م لمشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام والتوسع في بناء مركز القلب.

أهداف المشروع

وأفاد الخضر ناصر لصور مدير عام مكتب الصحة والسكان في محافظة عدن انه من المتوقع بدء تدشين العمل في مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وبناء مركز القلب في النصف الأخير من شهر مارس ٢٠٠٦م مشيراً إلى أن المدة المتبقية من المدة الزمنية لدراسات المشروع والبالغ كلفته حوالي ١٣,٣ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل ٥٠ مليون ريال سعودي وبتمويل من الصندوق السعودي للتنمية قد تم اختصارها إلى أقصر مدة ممكنة لإنهاء المشروع بأسرع وقت تمهيداً لطرحه للتنفيذ، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ وإنجاز المشروع بشكل تام خلال ١٨ شهراً.

وأكد بأنه قد تم إضافة عشرة ملايين ريال سعودي إلى ميزانية المشروع من قبل الصندوق مؤخراً وذلك بحسب الاتفاق المبرم مع اللجنة الخاصة بالمشروع ليصبح إجمالي كلفة المشروع حوالي ٦٠ مليون ريال سعودي.

وأضاف أن المشروع يهدف تحسين المستوى الصحي في محافظة عدن والمناطق المجاورة لها حيث يتكون المشروع من أعمال التوسعة وتشمل الأعمال الإنشائية و(مركز لجراحة القلب) وترميم وتأهيل المباني الحالية بما في ذلك أعمال التكييف والمصاعد والأعمال الكهربائية والاتصالات والمياه والصرف الصحي وتوفير التجهيزات والمعدات الطبية اللازمة وتشمل تحديث وإصلاح الأجهزة الموجودة مع صيانة الأجهزة والمعدات المستخدمة وتوفير ما يلزم من قطع الغيار والزيوت وتجهيز المبنى الحالي بالإضافة إلى التوسعة الجديدة بالمعدات والأثاث اللازم وتوفير المحاليل والأدوية الطبية اللازمة والمستهلكة وتدريب الفريق الطبي والفني والإداري وكذا الخدمات الاستشارية والإشراف على تنفيذ المشروع.

البديل للمستشفى

وفي سياق متصل أكد الدكتور الخضر لصور بأن مستشفى عدن العام سيتم إغلاقه بداية مارس٢٠٠٦م كون الشركة المنفذة للمشروع سوف تستلمه للبدء بتنفيذه ,وذلك بحسب بنود الاتفاقية حيث سيتم إيجاد البديل للمستشفى بصفة مؤقتة وتم اختيار مجمعي الميدان والقطيع وجزء من مستشفى الشعب لحالات الأمومة والطفولة ومستشفى الجمهورية للجراحة والعظام ومستشفى ٢٢ مايو.

ونوه إلى أنه سيتم ايضاً توزيع الكوادر والطاقم التمريضي وكذا المعدات والأجهزة الطبية على المجمعين والمستشفيين المذكورين بالإضافة إلى توزيع بقية الكادر والطاقم على مستشفى الوحدة التعليمي وأنه لا داعٍ للقلق في هذا الجانب.

التنسيق مع قيادة المديرية

من جانبه أكد الدكتور غازي محمد محفوظ القائم بأعمال مدير عام مديرية صيرة ورئيس المجلس المحلي بأنه على إطلاع كامل على سير خطوات المشروع مشيداً إلى أنه يتابع شخصياً الإجراءات النهائية لعملية الإعداد والبت في هذا الموضوع وكذا على مناقصة المشروع التي ستكون إن شاء الله في شهر مارس٢٠٠٦م.

وأضاف قائلاً: على ضوء ذلك قد تم تقديم كافة الدراسات المطلوبة لمشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وبناء مركز القلب.

منوهاً إلى مشاريع أخرى إضافية مثل فتح قسم للفحص المبكر للسرطان وسوف يضم هذا القسم في مستشفى عدن حيث سيتم افتتاحه خارج المشروع وسوف يساعد المواطنين والمرضى على حصولهم على الفحوصات دون عناء السفر إلى خارج المحافظة أو إلى الخارج.

وعن مسألة التنسيق ودور قيادة المديرية في متابعة المشروع فقد قال: إن التنسيق موجود بيننا وبين لجنة المشروع من خلال اشتراكنا في المناقصة ومتابعة الجهات التنفيذية والنزول الميداني ومعالجة المشاكل والصعوبات التي ستواجه تنفيذ المشروع عبر الجهات الإشرافية والاستشارية التي تتبنى الإشراف على أعمال التنفيذ لإعادة تأهيل المستشفة.

الحل الأنسب

وحول البدائل التي ستقوم بتغطية العجز في حال إغلاق المستشفى بالكامل للتأهيل.. كونه يحتوي على أقسام هامة لا يمكن للمرضى الاستغناء عنها وبخاصة أبناء المديرية فيما يتعلق بأقسام الأمومة والطفولة والولادة وخلافه فقد أشار د. غازي محفوظ إلى أن هناك تنسيق في هذا الجانب مع الأخ مدير عام مكتب الصحة والسكان في المحافظة وبين مدير عام مستشفى عدن علماً بأن الأخ المحافظ ونحن على دراية كاملة، وندرس حالياً هذه البدائل ونعمل قدر المستطاع حل هذه المشكلة.. ونحن في طريقنا للحل حيث خرجنا بأن يكون الحل الأنسب بالنسبة لقسم الولادة في المستشفى بديله هو مستشفى الشعب في المديرية.

وفي ختام حديثه معنا أكد الدكتور غازي بأن المشروع يعد ضرورياً جداً وسوف يعطي دفعة قوية لتحسين الخدمات الصحية في محافظة عدن وسيساهم في علاج كثير من الحالات المرضية وتخفيف العبء على باقي المستشفيات باعتبار محافظة عدن منطقة جذب للسكان من مختلف المحافظات.

الاستشاري الهندسي

الأخ الدكتور احمد علي الخينة مدير مستشفى محافظة عدن العام أدلى بدلوه هو الآخر وأوضح قائلاً: أن الجهات الرسمية قد قامت بعد الاتفاق على المشروع بين حكومة بلادنا والصندوق السعودي للتنمية بتشكيل لجنة إشرافية برئاسة محافظ المحافظة وعضوية كل من مدير مشروع تطوير الموانئ في عدن ومكتب الصحة والسكان ومدير مستشفى عدن وكذا مدير التخطيط والتنمية في الصحة..

مدير مكتب الصحة والسكان في المحافظة:

60 مليون ريال سعودي إجمالي كلفة المشروع

في أواخر مارس القادم تدشين العمل لإعادة تأهيل المستشفى

القائم بأعمال مدير عام مديرية صيرة:

التنسيق قائم مع الجهات ذات العلاقة في إيجاد بديل مؤقت للمستشفى

دورنا في المشروع رقابي ومتابعة الجهات التنفيذية

مدير المستشفى:

وضعت الخطوط العريضة لتوزيع الكادر الطبي وتأهيله

وعلى ضوء هذه اللجنة تم تشكيل إدارة للمشروع بقرار من المحافظ مشيراً إلى أن كافة اللجان كللت عملها بتوقيع اتفاقية مع المكتب العربي للاستشارات بحسب الأنظمة الخاصة بالمناقصات حيث قام المكتب (كاستشاري هندسي) بتقييم احتياجات المستشفى إلى أن حصلنا وضع ملاحظات الجانب اليمني على تقريره في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠٥م والذي التزم بأخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار على أن يقدم تقريره النهائي والاستشاري لاحتياجات المستشفى.

أما فيما يخص خطتنا حسب طلب المكتب الاستشاري بإخلاء المستشفى حتى يتمكن المقاول الذي ترسي عليه المناقصة.. فهناك اجتماعات دورية يتم عقدها مع مكتب الصحة والسكان تحت اسم لجنة التأهيل والتدريب بعضوية مدير عام مكتب الصحة ومستشفى عدن ومدير إدارة المشروع والتخطيط في مكتب الصحة ومدير إدارة الدائرة القانونية.

وأضاف إلى أنه قد تم وضع الخطوط العريضة بتوزيع الكادر واستغلال الوقت لتأهيل وتدريب الكادر خلال أعمال التنفيذ.

وأكد في سياق حديثه بأن اللجنة ناقشت قضية تقديم الخدمات الصحية بعد أن يتم إخلاء المستشفى وتسليمه إلى المقاول الذي سوف ترسي عليه مناقصة المشروع بحيث ان لا تحرم مديريات صيرة والمعلا والتواهي وخور مكسر من خدمات الأمومة والطفولة والولادة والحالات الطارئة للولادات والأطفال كون الأربع مديريات لا يوجد فيها مستشفى تخصصي.

ونوه إلى أنه يتم البحث عن بديل مؤقت لهذه الخدمات في إطار مديرية صيرة ونتمنى أن يكون مستشفى الشعب الجزئي الذي قد تم ترميمه وإعطاء قيادة المحافظة توجيهاتها للجهات المعنية استغلال الموقع وذلك لبعد الخدمة عن موقع المديريات المذكورة.

انطباع

وحول انطباع مدير مستشفى عدن العام لهذا المشروع أفاد قائلاً: العلاقة اليمنية السعودية دخلت طوراً جديداً من الإخاء وذلك بعد توقيع معاهدة الحدود التي وقعها من جانب بلادنا فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية في جدة التي فتحت آفاقاً جديدة في العلاقات بين بلادنا والشقيقة السعودية وإحدى هذه الثمار كانت اهتمامات الابن البار لليمن للخدمات في المجالات المتعددة لأبناء الوطن ومنها الصحة وكذا اهتمامه بأن يلقي المواطن اليمني الرعاية في المستوى الصحي بحيث تقلل من ذهاب المواطنين للعلاج في الخارج والذي يكلف الدولة مبالغ طائلة.

مؤكداً بأن مستشفى عدن بإعادة تأهيله وبناء مركز القلب سيكونان نقطة انطلاقة للخدمات المتطورة وفي حسين الوضع الصحي إضافة إلى تدريب الكادر اليمني الذي سيصل إلى مستويات قريبة منها في مجال الصحة في دول الجوار.

التشغيل

واختتم الدكتور الخينة حديثه مع الصحيفة قائلاً:

يجب الإشارة هنا إلى أنه بعد الانتهاء من المشروع يلزم التفكير بجدية في كيفية تشغيل المستشفى من خلال إيجاد الموازنة التشغيلية الكافية ليقدم خدماته للمرضى بالمستوى الراقي والمقبول لدى المواطنين حتى لا تتعثر خدماته في السنوات الأولى لافتتاحه.

مدير شعبة أراضي وعقارات القوات المسلحة في حديث لصحيفة (١٤ أكتوبر)

مهمتنا الإشراف والمتابعة للأراضي والمخططات المصروفة للقوات المسلحة

نعمل وفقاً لمخططات رسمية مسلمة من الاسكان سابقاً ومكتب اراضي وعقارات الدولة حالياً

نعاني من عوائق في التنفيذ ونتداول بشأنها مع الجهات المختصة

المساحة العسكرية كلمة مجردة عند سماعها لا تعني شيئا غير أن المساحة العسكرية ليست كلمة مجردة وإنما لها معنى وفعل كأي مرفق له دور أما خدمي أو اقتصادي.

ولعل ذلك ما جعلنا نفكر مليئا في دور هذا المرفق وأهميته ومعاناته .. ولمعرفة كل ذلك كان لابد أن نستقي معلوماتنا من مصادرها الحقيقية والعارفين بها معرفة صحيحة وإن تطلب الأمر جهداً ووقتاً طال أمده أم قصر.

كنت قد لممت أوراقي وحزمت حقيبتي استعدادا للتوجه ومرافقي المصور الصحفي علي الدرب نحو مبنى المساحة العسكرية. ذلك المبنى المتواضع الذي يقع على منتصف جبل هيل وقفت ومرافقي أمام ذلك المبنى الذي بني من الحجر الاسود وقد بدا في هيئته أنه بني قبل ستة عقود.. استقبلنا أمام البوابة مجموعة من الشباب الذين كانوا يرتدون بزاتهم العسكرية ما يدل على أنهم كانوا يؤدون واجباتهم وفقا للمهام الموكلة لهم رغم ان الوقت قد قارب الثانية بعد الظهر.

مضينا في طريقنا نحو مكتب مدير المساحة الواقع في الدور الثاني من المبنى .. دخلنا ذلك المكتب المتواضع هو الآخر.. كنا نتسأل عن (مدير المساحة) في الوقت الذي كان يقف أمامنا شاب تفصلنا عنه طاولة مكتبه بينما كان هناك بعض النفر منهمك بعضهم في عمله.

أجرى اللقاء/ عبدالرؤوف هزاع

إشراف ومتابعة

أجاب علينا بتواضع جم "نعم" متسائلاً عما نبحث عنه.. ولم تمض دقائق معدودة حتى وضعنا أسئلتنا أمام الأخ العقيد المهندس عبدالناصر عبدالمجيد علوي مدير شعبة اراضي وعقارات القوات المسلحة "المساحة العسكرية سابقاً" الذي أجاب على أسئلتنا بوضوح وشفافية مطلقة مبتدئاً حديثه بالثناء والتقدير لصحيفة ١٤ أكتوبر ولقيادتها وأسرة تحريرها وللتطور الذي شهدته مؤخراً.

وقال: أولاً أود أن أصحح معلوماتكم حول ما سئلتم في بداية دخولكم المكتب عن المساحة العسكرية.. حيث كانت هذه التسمية سابقاً وحالياً أصبحت "شعبة اراضي وعقارات الدولة".

أما بالنسبة لمهام هذه الشعبة هي الإشراف والمتابعة على المخططات للأراضي التي خصصت للقوات المسلحة، والمهمة الأخرى المواقع والمنشآت والعقارات التابعة للقوات المسلحة.

وفيما يخص النقطة الأولى اننا نعمل في هذه الشعبة على متابعة إنجاز المخططات المخصصة لمنتسبي القوات المسلحة ومتابعة أراضي وعقارات الدولة في استخراج العقود وتمثيل المستفيدين من منتسبي القوات المسلحة المصروفة كأراضي.

وأوضح العقيد المهندس عبدالناصر بأن المساحة المصروفة لمنتسبي القوات المسلحة في بئر فضل ١٣ بلوك وأكبر قطعة لا تتجاوز ١٥×١٥ متراً وكذا المساحة المصروفة في منطقة المدارة ١٢ بلوكاً أي أن الإجمالي العام للمساحة المصروفة لمنتسبي القوات المسلحة ١٤ ألف قطعة.. وهي مصروفة بشكل كامل من أراضي وعقارات الدولة ومن إجمالي هذه المساحة تم صرف ألف قطعة كتعويض عن المنازل التي اقتحمت في صيف ١٩٩٤م أي تم الصرف بمعدل قطعتين لكل شخص كان له حق التعويض. كما صرفنا من إجمالي المساحة قطع أراضي لشهداء ١٣ يناير وبلغ إجمالي عدد الأفراد الذين تم تعويضهم وماصرف لشهداء ١٣ يناير بلغوا ١٨٠٠ شخص.

والمح العقيد المهندس عبدالناصر إلى أن المشكلة التي تعانيها شعبة أراضي وعقارات الدولة تتمثل بما يقوم به المواطنين من سلب وبسط على الأراضي المخصصة للعسكريين وقال: ربما يستغرب الكثيرين مما ذكرنا وإنما أؤكد ذلك وهذا ما يحدث رغم أن البعض يشكو من أن البسط على الأراضي يتم من قبل العسكريين ولكني أجزم بأن منتسبينا الذين يعملون تحت إطارنا لا يمكن أن يتصرفوا بهذه الطريقة إطلاقاً ولن يحدث أن يتجرأ فرد من أفرادنا على البسط عشوائياً على أراضي الغير.. لأن من يتجرأ على ذلك يدرك أنه سينال جزائه ان فعل ذلك.

ولكن الحقيقة ان ما يتم هو عكس ذلك ونعاني بشكل مستمر من محاولة البسط المستمر على أراضي منتسبي القوات المسلحة.

صرف عقود قد صرفت لآخرين

المشكلة الأخرى متعلقة بالأوقاف.. حيث يقوم مكتب الأوقاف بصرف عقود لأراضي مصروفة لمنتسبي القوات المسلحة الذين يمتلكون عقود رسمية من أراضي وعقارات الدولة بالاستناد إلى مخططات تم تنفيذها عبر مكتب الاسكان والتخطيط الحضري سابقاً أي هذه العقود بحوزتهم منذ عام ١٩٩٠م ويأتي مكتب الأوقاف ويصرف فيها عقود جديدة خلال الاعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١م

ويسترطد العقيد المهندس عبدالناصر في حديثه قائلاً:

لقد وضعنا هذا الموضوع على الدكتور يحيى الشعيبي محافظ المحافظة سابقاً وشكل لجنة خاصة بهذا الغرض وتوصلت اللجنة المشكلة من خلال بحثها وتمحيصها إلى نتيجة مفادها أننا لم نخرج عن المخطط العام شبراً واحداً.. إلا أن الموضوع مازال معلقاً عند هذا الحد أي اننا لم نخرج عن المخطط ولم نتعد على حق أحد.

واضاف قائلاً: اني اصدقكم القول لو قلت ان المشكلة لم تتوقف عند هذه الحدود.. بل ظهرت جهة أخرى تصرف عقود في أراضي منتسبي القوات المسلحة وجهة ثالثة تدعي ملكيتها للأراضي الواقعة في بئر فضل وغيرها والمعروفة لنا في القوات المسلحة بينما هذه الجهة التي تدعي ملكيتها لهذه الأراضي لا تمتلك وثيقة واحدة تؤكد مصداقيتها كما انها تدعي بأنها اشترت الأرض من ملاك بينما لا يوجد مالك حقيقي للارض والمالك الحقيقي هي الدولة.

ويسترسل مدير شعبة أراضي وعقارات القوات المسلحة قائلاً: وبسبب هذه الادعاءات شكلت لجنة برئاسة الأخ عبدالكريم شائف أمين عام المجلس المحلي في محافظة عدن "نائب المحافظ" ومهمتها مناقشة الادعاءات بملكية هذه الأراضي التي صرفت للقوات المسلحة ووضع الحلول لها، وكان من ضمن القرارات التي أتخذتها اللجنة "إن أي أرض صرفت بعقود من الدولة أي مصلحة أراضي وعقارات الدولة تسلم الأرض بحسب المخططات ودشن الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة عملياً تسليم بلوكات ٣و٤ في بئر فضل.

وافاد بانه يتم من وقت إلى آخر البسط العشوائي على مخطط المدارة المخصص للقوات المسلحة ويتم البسط على المتنفسات والمرافق الخدمية كالميادين والخدمات الأخرى. وقال اننا نحاول إيقاف هذه التصرفات ومع الأسف ان كل ذلك يجري دون أن تجد هذه التصرفات جهات تردعها وتقف هذا التصرف الذي يمارسه المواطنين بشكل يومي ومن خلال التنسيق مع مديرية الشيخ عثمان تم النزول مؤخراً مع مأمور مديرية الشيخ عثمان وقائد شرطة المدارة إلى منطقة المدارة وتم الاتفاق والتنسيق مع مكتب الأشغال العامة والطرق بنزول فريق هندسي مشترك إلى منطقة المدارة وإسقاط الشوارع والمتنفسات في مخططات المدارة وإزالة أية عوائق موجودة عليها على أساس ان يتم النزول لبدء الحملة خلال الأسبوع القادم.

عائق أمام البناء

ويشير المهندس عبدالناصر في سياق حديثه إلى مشكلة يواجهها أصحاب الأراضي من منتسبي القوات المسلحة الذين يريدون البناء على الأرض التي صرفت لهم والمشكلة هي إيقاف البناء على الأرض المصروفة لهم من قبل البلدية حيث تربط ترخيص الأرض بوحدة الجوار، دون ان تنظر إلى الفاصل الزمني الذي بفصلنا اليوم عن ذلك التاريخ الذي صرفت فيه الأرض أي قبل ١٤ عاماً قبل ان تكون هناك وحدة جوار.

ان هذه المعادلة الصعبة التي تضعنا أمامها البلدية ينبغي أن تجد حلاً مناسباً لاسيما وانها تدرك أن هذه الأرض صرفت بعقود رسمية ومن جهة رسمية لا ريب فيها إطلاقاً.

ويؤكد المهندس عبدالناصر قائلاً: بالنسبة لنا كشعبة اراضي وعقارات القوات المسلحة نعمل وفقاً لمخططات رسمية مسلمة من الاسكان سابقاً اراضي وعقارات الدولة حالياً وفقاً لعقود رسمية تسمح بعملية البناء في حرم البلوكات المصروفة لنا وتأتي مهمتنا الإشراف على الا يخالف البناء المخططات الموجودة بصورة رسمية.